الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/47/951
21 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٤٧ من جدول الأعمال

# إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير المرفق، الذي قدمه مجلس الأغذية العالمي إليه وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٧/ ١٥٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.



270593

270593 260593 93-29966

مرفق

# تقرير مقدم من مجلس الأغذية العالمي عملا بقرار الجمعية العامة ٤٧/١٥٠

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا - مقدمة | ١ - ٢ | ٣ |
| ثانيا - المسائل والمواقف الأساسية لأعضاء المجلس | ٣ - ٩ | ٣ |
| ثالثا - إدماج ولاية مجلس الأغذية العالمي ومهامه في وحدات أخرى في منظومة الأمم المتحدة | ١٠-١٦ | ٥ |
| رابعا - مقترحات لتأييد محفل رفيع المستوى خاص يركز على مشاكل الأغذية والجوع على الصعيد العالمي | ١٧-٢٧ | ٧ |
| خامسا - الاستنتاجات | ٢٨ | ٩ |

## أولا - مقدمة

١ - نظرت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين، في جملة أمور منها مستقبل دور مجلس الأغذية العالمي وأفضل الطرق لتنفيذ ولايته ومهامه ضمن السياق الأوسع لإعادة التشكيل العام للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة. وقد ناقش أعضاء المجلس هذه المسائل في دورتهم الوزارية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وفي اجتماع اللجنة المخصصة لاستعراض مجلس الأغذية العالمي، المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد قُدم إلى الجمعية تقريرا ومقترحات هذين الاجتماعين[١][٢]. وقررت الجمعية في قرارها ٤٧/١٥٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ما يلي:

"أن تعالج هذه القضايا في إطار مناقشات إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وذلك في الدورة السابعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة، وتدعو مجلس الأغذية العالمي، في هذا السياق، إلى أن يواصل محاولاته للاتفاق على ما ينبغي اتخاذه من تدابير مناسبة وأن يبلغ الجمعية بأي استنتاجات يتفق عليها".

٢ - واستجابة لهذا القرار، بدأ المجلس عملية تشاورية، شملت إجراء مشاورات بين ممثلي المكتب في روما، وإنشاء فريق عامل غير رسمي مقره روما وإحالة تقرير الفريق إلى جميع الحكومات الأعضاء في المجلس كي تعلق عليه وتقدم المزيد من المقترحات في هذا الشأن. ويأتي هذا التقرير نتيجة لهذه العملية التشاورية. وهو يقدم إلى الجمعية العامة، استجابة للقرار ٤٧/١٥٠، وذلك لتيسير المداولات في دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين المستأنفة.

## ثانيا - المسائل والمواقف الأساسية لأعضاء المجلس

٣ - يتفق أعضاء المجلس على أربعة مبادئ ينبغي أن توجه استجابة الأمم المتحدة لمشاكل الأغذية والجوع في العالم. وقد اتفقوا على ما يلي:

(أ) أن أهداف مؤتمر الأغذية العالمي، التي كلف المجلس ببلوغها، ما زالت تحظى في التسعينات بذات الأهمية على الأقل التي كانت تحظى بها في عام ١٩٧٤؛

(ب) أن استمرار وتعقد مشاكل الأغذية والجوع في العالم يتطلبان مواصلة إيلاء أولوية عليا لجدول أعمال الأمم المتحدة بشأن التنمية؛

(ج) ولإظهار الأولوية التي تولى لمشاكل الأغذية والجوع، ينبغي معالجة هذه المشاكل على الصعيد الوزاري أو صعيد رفيع بصورة منتظمة؛

(د) أن تؤدي أي اقتراحات يقدمها المجلس باتخاذ ترتيبات في المستقبل، من أجل استجابة الأمم المتحدة بفعالية لمشاكل الجوع، الى دعم إعادة التشكيل الشامل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٤ - بيد أنه، ما زالت هناك حالات عدم اتفاق بشأن أفعل الطرق التي تستجيب بها الأمم المتحدة على الصعيد المؤسسي لهذه المبادئ وتحقيقها. وتكمن في صلب الاهتمامات المؤسسية مسألة ما إذا كان يمكن لكيان مستقل رفيع المستوى يعنى حصرا بمسائل الأغذية والجوع على الصعيد العالمي أن يعالج هذه المسائل معالجة فعالة وجوهرية. ومجموعتا المقترحات المطروحتان الآن بشأن أفضل الطرق لتنفيذ المجلس لولايته ومهامه في منظومة الأمم المتحدة، قد تم تشكيلهما بصورة رئيسية نتيجة للموقف الأساسي الذي اتخذته الحكومات فيما يتعلق بهذه المسألة المركزية.

٥ - وتساءل عدد قليل من أعضاء المجلس عن ضرورة قيام هيئة مستقلة على غرار مجلس الأغذية العالمي وشددوا على أهمية إدماج مسائل الجوع في جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة بأسلوب مفيد كي تحظى بالاهتمام الذي تستحقه. وليس هناك أي خلاف فيما يتعلق بفكرة إدماج مسائل الجوع في جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة، إلا أن معظم الأعضاء يعتقدون أن هذا الإدماج على صعيد المنظومة يتطلب محفلا خاصا مكرسا لصياغة السياسات وتنسيقها، ولا يكون مرتبطا بمسؤوليات تشغيلية ويتجاوز الاهتمامات القطاعية. وبالنسبة لبلدان عديدة، ما زال يمثل المجلس - بعد إصلاحه أو إعادة تأسيسه لتحسين فعاليته - هذا المحفل؛ ولا تستبعد بلدان أخرى السعي عن هيئة بديلة أو إنشاءها، طالما كانت ستلبي معايير عدم القيام بالتشغيل وتعدد القطاعات.

٦ - ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن كلا ممن يدافعون عن إعادة التفكير بصورة جوهرية في أفضل الطرق لمعالجة المسائل الحرجة التي تدخل في ولاية المجلس ومن يؤيدون إصلاح المجلس أو هيئة مستقلة معادلة له قد شددوا على الطابع متعدد القطاعات لمشاكل الجوع على الصعيد العالمي واستصواب توسيع نطاق المشاركة الوزارية من قطاعات مختلفة في أي ترتيبات مؤسسية مقبلة في منظومة الأمم المتحدة. وبالمثل، تم التأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها. ويلزم دراسة مختلف المقترحات التي قدمت حتى الآن بالنسبة لهذه المعايير.

٧ - وفي هذا الصدد، أشار أحد البلدان الى وجود علاقة وثيقة متزايدة بين مسائل الأمن الغذائي وغيرها من مسائل السياسات العاجلة المدرجة في جدول الأعمال العالمي مثل حفظ السلم وحالات الطوارئ الانسانية. وتتطلب هذه العلاقة الجوهرية مشاركة طائفة عريضة من أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، مع مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية. وبالمثل، يتجاوز التصدي لهذه التحديات التي تواجهها السياسات العامة الاهتمام الذي توليه عادة وزارات الزراعة ووزارات التنمية، مما يتطلب اشراك وزارات الخارجية والمالية والشؤون الانسانية والدفاع بوصفها تشترك في قرارات السياسات الغذائية، التي غالبا ما تنشأ عن صراعات اقليمية وكوارث طبيعية. وبناء على ذلك، أعرب بعض البلدان عن القلق لأن

مجلس الأغذية العالمي، أو أي هيئة تخلفه في روما، سيظل بالضرورة يؤدي دورا هامشيا فيما يتعلق بمسائل الأمن الغذائي في حالات الطوارئ التي يتناولها المجتمع الدولي.

٨ - وهناك مسألة تتصل بذلك هي موقع مركز صنع القرارات الرئيسي فيما يتعلق بمسائل الأغذية والجوع في العالم، داخل منظومة الأمم المتحدة. وترى بعض البلدان أن مركز الضغط السياسي وصنع القرارات فيما يتعلق بالأمن الغذائي في الاطار الانمائي والسياسي الأوسع هو نيويورك؛ ويرى آخرون أنه يتمثل في روما أو ربما في جنيف. ومن المرجح أن هناك بعض الحلول الوسط بين نوع الترتيبات المؤسسية التي ستنفذ في نهاية المطاف وموقع مركز صنع القرار فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

٩ - ومن الجلي أن العملية التشاورية التي اضطلع بها استجابة للقرار ٤٧/١٥٠ لم تؤد الى توافق في الآراء فيما بين أعضاء المجلس، حيث أن المواقف الأساسية ظلت بصورة عامة كما عرضت على اللجنة المخصصة لاستعراض مجلس الأغذية العالمي. ومازال يتعين الاستمرار في السعي من أجل وضع ترتيبات مناسبة. ويحبذ بعض الأعضاء مواصلة بذل هذه الجهود داخل المجلس، عن طريق تشكيل لجنة مخصصة ما و/أو عقد دورة وزارية يتوخى الدقة في الإعداد لها، وربما تنظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في النتائج التي سيتمخض عنها ذلك. ويفضل آخرون أن تتناول الجمعية العامة المسألة في الدورة السابعة والأربعين المستأنفة الحالية. بيد أن المشاورات كانت مفيدة في توضيح وزيادة تطوير المواقف القائمة ولو جزئيا، وإظهار فرص جديدة واثارة مسائل ذات صلة. والمقصود من الموجز التالي لمواقف البلدان الأعضاء والقضايا التي أثيرت في العملية التشاورية تقديم مساهمة بناءة للمداولات التي ستجرى بعد ذلك.

## ثالثا - إدماج ولاية مجلس الأغذية العالمي ومهامه في وحدات أخرى في منظومة الأمم المتحدة

١٠ - إن أعضاء المجلس الذين يشعرون بعدم الارتياح إزاء فعالية الهيئة المستقلة رفيعة المستوى الموجودة يقترحون تحويل ولاية المجلس ومهامه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ولجنة التنسيق الادارية. وهناك بعض الخلافات بشأن الأدوار التي ستسند الى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة، ويتصل ذلك باختلاف المدركات بشأن موقع مركز صنع القرار فيما يتعلق بمسائل الأغذية والجوع. وفي الوقت نفسه، يبدو أن هناك مرونة فيما بين من يقترحون إعادة التفكير في مجلس الأغذية العالمي فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين هاتين الهيئتين.

١١ - وتتوخى المقترحات التي تنصب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي اسناد دور رئيسي لإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قيادة السياسات والتنسيق، بما في ذلك اقتراح عقد اجتماعات

كل سنتين لكل من وزراء الزراعة ووزراء التنمية أو ممثليهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشمل المقترحات التي تنصب على منظمة الأغذية والزراعة ما يلي:

(أ) استيعاب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لمهام "محفل سياسات" مجلس الأغذية العالمي، وربما جمعها في المستقبل مع مهمة التنسيق الشامل لعدة قطاعات وتحديد الأولويات المنوطة بمجلس التنمية الدولي، الذي قد يمارس المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهامه في البداية؛

(ب) وعقد اجتماع يستغرق يوما واحدا لوزراء الزراعة معني بمسائل الأمن الغذائي وذلك في اطار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الذي يعقد كل سنتين وتتولى أمانة منظمة الأغذية والزراعة الاعداد له بصفة عامة، ربما من مساهمات تقدمها لجنة الأمن الغذائي، على أن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة ادماج مسائل الأمن الغذائي في سياسات التنمية الأوسع نطاقا وكفالة فعالية تنفيذ المقررات التشغيلية.

١٢ - وتؤكد جميع المقترحات التي تنصب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي دور لجنة التنسيق الادارية في التنسيق التشغيلي، ربما عن طريق اشراك لجنة فرعية خاصة مثل اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية.

١٣ - وفيما يتعلق بقيادة السياسات، يتوخى أحد الاقتراحات أيضا اسناد دور رئيسي الى الجمعية العامة في هذا الشأن.

١٤ - وأثناء المشاورات غير الرسمية، تم الاعراب عن عدد من الأفكار المكملة كي تظل مسائل الأغذية والجوع تحتل مكان الصدارة. وهي تشمل امكانية عقد دورات وزارية خاصة في اطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، واجتماعات خاصة في نيويورك لشخصيات بارزة تحضر الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أجهزته الفرعية، وربما رفع مركز لجنة الأمن الغذائي. وقد يكون من المفيد بذل جهود اضافية لاستكشاف طرق بديلة أو تكميلية كي يكتسي الاهتمام رفيع المستوى بمسائل الأغذية والجوع طابعا مؤسسيا على غرار ما أنيط بمجلس الأغذية العالمي.

١٥ - وتظهر مقترحات نقل ولاية المجلس ومهامه الى جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة السعي من أجل وضع أفعل الترتيبات المؤسسية لحل مشاكل الأغذية والجوع في عالم متغير وأمم متحدة متغيرة. وبالطبع، فهي تطرح أيضا عددا من الأسئلة بشأن جدواها، لا سيما فيما بين من يحبذون مواصلة اسناد دور لمحفل متخصص.

١٦ - وفيما يتعلق بالمقترحات التي تنصب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اثيرت مسائل بشأن ما اذا كان جدول أعمال التنمية المعقد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتيح إيلاء اهتمام كاف متعمق لمشاكل الجوع في العالم وقيادة السياسات ذات الصلة على أساس منتظم وما اذا كان يمكن توقع أن يجتمع وزراء

الزراعة ووزراء التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة منتظمة. وفيما يتعلق بالمقترحات التي تنصب على منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، أعرب عن مشاعر قلق بشأن امكانية فرض قيود قطاعية وتشغيلية على وضع وتنسيق السياسات متعددة القطاعات. وقد أثيرت مسائل فيما يتعلق بالنتائج المحتمل الحصول عليها من عقد اجتماعات وزارية ليوم واحد معنية بالأمن الغذائي في مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الذي يعقد كل سنتين. وهذه مسائل مشروعة، ولكن ينبغي تناولها بعقل مفتوح دون تعصب، انطلاقا من روح السعي الى ايجاد حلول مبتكرة حقا.

## رابعا - مقترحات لتأييد محفل رفيع المستوى خاص يركز على مشاكل الأغذية والجوع على الصعيد العالمي

١٧ - كما لوحظ أعلاه، يرى معظم أعضاء مجلس الأغذية العالمي أنه مازالت هناك حاجة لكيان رفيع المستوى خاص يتولى المسؤولية عن صياغة السياسات والتنسيق للاستجابة لمشاكل الأغذية والجوع على الصعيد العالمي، يتجاوز الاهتمامات القطاعية والمسؤوليات التشغيلية. ومعظم البلدان التي تتشاطر هذا الرأي تعتقد أنه يمكن تحسين فعالية المجلس بطريقة رئيسية عن طريق ما يلي:

(أ) اتباع نهج جديد الى حد بعيد في أداء المجلس لمهامه؛

(ب) تنظيم دوراته الوزارية؛

(ج) اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك توسيع المشاركة في أعمال المجلس، وتوثيق التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وزيادة تركيز ولاية المجلس.

١٨ - ويكمن أس زيادة فعالية المجلس في اتباع نهج جديد الى حد بعيد في أدائه لمهامه فيما يتعلق بنوعية وتفرد دوراته الوزارية في منظومة الأمم المتحدة وفيما يتعلق بالتحضير لها ومتابعتها. وقد كان عدد كبير من مؤسسي المجلس يفكرون في إقامة محفل للسياسات يتسم بطابع غير رسمي ومبتكر أكثر من الأجهزة الحكومية الدولية القائمة. ومن أجل تحويل المجلس الى محفل من هذا القبيل، يلزم التحضير لدوراته بطريقة مختلفة بصورة أساسية. وهناك عنصر رئيسي يتمثل في القيام بعملية تشاورية مكثفة فيما بين الدورات لإعداد مسائل السياسات للوزراء ورصد تنفيذ توصيات المجلس. وقد قدمت مقترحات شتى لتيسير هذه العملية. وهي تشمل إنشاء لجنة فيما بين الدورات لممثلي الوزراء والخبراء واجراء مشاورات اقليمية واعتماد نهج يتطلب القيام بأعمال تحضيرية متعمقة للدورات الوزارية كما يستخدم في الإعداد لمؤتمرات قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ومجموعة البلدان النامية الخمسة عشرة.

١٩ - وسيسهم اتباع نهج جديد في أداء المجلس لمهامه مساهمة كبيرة في تنظيم الدورات الوزارية. وهناك اتفاق واسع النطاق فيما بين من يؤيدون مواصلة المجلس لأعماله على تقصير مدة الدورات الوزارية، وتركيز جداول أعمالها تركيزا أكثر. واصدار توصيات وتوجيهات يمكن فرضها ورصدها بصورة أكبر. كما ينبغي عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين وعقدها في مقر ثابت وليس بالتناوب، من الأرجح أن يكون في روما كما يفضل الكثير من الأعضاء. ويقترح بعض الأعضاء عقد اجتماعات متعاقبة قبل أو بعد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الذي يعقد كل سنتين، مباشرة. ويؤيد آخرون عقد الاجتماعات في السنوات التي تتخلل ذلك، مع امكانية عقد دورة استثنائية أثناء مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

٢٠ - وكجزء من مقترحات الاصلاح الأخرى، نوقشت مسألة توسيع المشاركة الوزارية لتشمل وزراء الى جانب وزراء الزراعة، من ميادين مثل التجارة والمالية والتنمية والشؤون الإنسانية، أو بصورة عامة وزراء لديهم اختصاص يتصل بالأمن الغذائي.

٢١ - وأجمع أعضاء المجلس الذين يؤيدون اصلاح المجلس على اصرارهم على زيادة توثيق التعاون والتفاعل بين المجلس والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما وكالات الأغذية الكائنة في روما. ومن بين الفرص المختلفة المتاحة، ينبغي أن يطلب الى رؤساء الوكالات تقديم تقارير الى المجلس بصورة منتظمة، واشراك ممثليهم في العملية التشاورية التي يجريها المجلس فيما بين دوراته. واقترح أيضا جعل رؤساء الوكالات ذات التأثير الكبير على الجوع في العالم أعضاء في المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، تتاح فرص لتوثيق التفاعل كثيرا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عقد دورات متعاقبة لمجلس الأغذية العالمي قبل أو بعد الأجزاء رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة وإسناد دور أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد جدول أعمال مجلس الأغذية العالمي.

٢٢ - وطُلب أيضا ترك مهمة تنسيق الأنشطة التشغيلية للمجلس الاقصادي والاجتماعي بعد تنشيطه ولجنة التنسيق الإدارية وتركيز ولاية مجلس الأغذية العالمي على التنسيق عن طريق توجيه وقيادة السياسات.

٢٣ - وارتأى أعضاء مجلس الأغذية العالمي صعوبة مناقشة أفعل الترتيبات المؤسسية لمشاكل الأغذية والجوع في إطار الإصلاحات الحكومية الدولية للأمم المتحدة طالما لم يتم بعد تحديد هذه الإصلاحات تماما. واقترح بعض الأعضاء أيضا أنه، كشرط مسبق لإجراء إصلاحات فعالة لمعالجة مشاكل الأغذية والجوع، يلزم إجراء تقييم متعمق للاختصاص الحالي للمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ولإمكانية إجراء تحسينات في هذا الشأن. واقترح بناء على ذلك أن يواصل المجلس، في هذا الوقت الحرج الذي يسوده التغيير، عمله بمزيد من الكفاءة والفعالية إلى أن تُظهر إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة مخططات أكثر دقة، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الأمن الغذائي.

٢٤ - وفي حين أنه يمكن تنفيذ الكثير من المقترحات المذكورة أعلاه لإصلاح المجلس وذلك في إطار اختصاص المجلس الراهن ونظامه الداخلي، سيتطلب بعضها إجراء تغييرات رئيسية فيهما، ومن ثم تتطلب إعادة تأسيس المجلس.

٢٥ - وكبديل لإصلاح المجلس أو إعادة تأسيسه أو توزيع ولاية المجلس ومهامه على هيئات شتى من هيئات منظومة الأمم المتحدة، هناك اقتراح لتحديد هيئة أخرى موجودة أو إنشاء هيئة رفيعة المستوى جديدة، تكفل إيلاء اهتمام متخصص ومنتظم لصياغة السياسات والتنسيق فيما يتعلق بمشاكل الجوع في العالم.

٢٦ - وتطرقت المشاورات أيضا إلى مسائل تتعلق بتوفير خدمات أمانة مستقلة للمجلس أو لمحفل معادل، يقع في روما أو في نيويورك، ورئيسها التنفيذي، بل وطلب عدد من الأعضاء تسمية مدير تنفيذي، أي لرئاسة أمانة مجلس الأغذية العالمي في هذه المرحلة الدقيقة. وأثيرت أيضا مسألة الدورة الوزارية لعام ١٩٩٣، ونوقشت أيضا، في ذلك الوقت، بعض هذه المسائل، في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة. ولدى تقديم هذا التقرير إلى الجمعية العامة، ستكون قد اتخذت مقررات بالفعل في هذا الشأن.

٢٧ - وتثير المقترحات التي تؤيد إنشاء محفل رفيع المستوى خاص لمشاكل الأغذية والجوع على الصعيد العالمي، مجموعة مماثلة من المسائل الحرجة كالتي أثيرت في إطار مجموعة المقترحات التي تدعو إلى إدماج مهام المجلس في وحدات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتتمثل المسألة الرئيسية فيما إذا كانت المقترحات الواردة أعلاه بعيدة المدى بما يكفي لتحقيق تغيير حقيقي ومدى إمكانية تطبيقها عمليا، ولا سيما المقترحات المتعلقة باتباع نهج جديد إلى حد بعيد في أداء المجلس لمهامه. وهناك مسائل أخرى تتعلق بالإمكانية العملية لتوسيع نطاق الوزراء الذين يشتركون في أعمال المجلس. وارتأت بعض البلدان أنه لا يمكن لأي إصلاحات - مهما كانت حسنة النوايا - أن تحيل المجلس إلى هيئة فعالة حقا في هذه المرحلة. وهذه المسائل، مقترنة بالمسائل التي أثيرت في القسم السابق، تمثل تحديا يجب أن تتصدى له مداولات تجرى فيما بعد.

## خامسا - الاستنتاجات

٢٨ - اتفق أعضاء المجلس على مجموعة من المبادئ لتوجيه استجابة الأمم المتحدة لمشاكل الأغذية والجوع على الصعيد العالمي، إلا أنه ما زالت توجد حالات عدم اتفاق بشأن أفعل استجابة مؤسسية لهذه المبادئ. ويكمن في صلب حالات عدم الاتفاق هذه مسألة ما إذا كان يمكن لهيئة رفيعة المستوى مستقلة تُعنى حصرا بمشاكل الأغذية والجوع في العالم، وتتجاوز الاهتمامات القطاعية والمسؤوليات التشغيلية، أن تسهم مساهمة فعالة وكبيرة في السعي من أجل إيجاد حلول لمشاكل الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

وفي حين أنه ليس بوسع المجلس أن يبلغ الجمعية العامة باستنتاجات تم الاتفاق عليها، فإنه يسعى الى المساهمة في مداولاتها بهذا التوليف لمواقف أعضاء مجلس الأغذية العالمي، والأفكار والمسائل التي ظهرت من المشاورات التي أجريت مؤخرا. ويُجمع أعضاء المجلس معا على السعي من أجل تحقيق أفعل استجابة لمشاكل الأغذية والجوع في العالم.

## الحواشي

(١) تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الثامنة عشرة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٩ (A/47/19).

(٢) تقرير اللجنة المخصصة لاستعراض مجلس الأغذية العالمي (A/47/19/Add.1).

- - - - -